بيـــان وفد دولـــة قطـــر

تلقيـــه

سعادة الشيخة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـــام اللجنة الخامسة

للدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

حـــول

البند ١٣٥: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

نيويورك، ٨ أكتوبر ٢٠١٩

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

بما أن هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد دولة قطر اللجنة الخامسة خلال الدورة الـ٧٤، اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على انتخابكم وأعضاء المكتب لرئاسة اللجنة الخامسة، ونتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيس اللجنة وأعضاء المكتب للدورة السابقة على جهدهم المقدر.

ينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ٧٧ والصين، وأسمحوا لي بالإدلاء بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر لسعادة السيد/ أنطونيو غوتيرش، الأمين العام للأمم المتحدة لتقديمه الميزانية البرنامجية المقترحة للعام ٢٠٢٠، والسيد/ جهان ترزي- رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعرض التقارير ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تواصل دولة قطر دعمها لجهود الأمين العام الإصلاحية الطموحة لتطوير الأمم المتحدة لتكون أكثر فعالية في أدائها لولايتها، وتغيير أساليب العمل في المنظمة لتصبح مواكِبة للقرن الحادي والعشرين لتتسم بمزيد من المرونة والفعالية وتعمل بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والكفاءة بما يمكنها من دعم أنشطتها على نحو أفضل.

وتولي دولة قطر أهمية قصوى لتعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة من أجل دعم وتنفيذ جميع الولايات على الوجه الأمثل، وبصورة متسقة في ميادين السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتغير المناخ والوساطة في حل النزاعات وامتداداتها، ومحاربة خطر الإرهاب والتطرف العنيف، اتساقاً مع رؤية دولة قطر في تحقيق التنمية والرقي الاجتماعي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي وبناء مستقبل يسوده السلام. وفي هذا السياق، أعلنت دولة قطر في العام ٢٠١٨ عن تقديم دعماً للموارد الأساسية للأمم المتحدة بإجمالي ٥٠٠ مليون دولار، بما في ذلك تقديم الدعم لصالح الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لدعم نظام المنسقين المقيمين للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بإجمالي مليوني دولار، لتصبح دولة قطر ضمن قائمة أكبر الشركاء الداعمين للأمم المتحدة في مختلف المجالات.

السيد الرئيس،

تدعم دولة قطر مقترحات الأمين العام للميزانية البرنامجية للعام ٢٠٢٠، والموارد المالية المرصودة في الميزانية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتسم بأهميتها المحورية للمنظمة باعتبارها خطة رئيسية تفضي إلى التحول، بالإضافة إلى الولايات الجديدة التي تشمل الموارد المالية المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف وتدريب الموظفين وتنمية قدراتهم. كما نرى ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية

للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس ٢٠١١، مما يتيح للآلية تنفيذ ولايتها وهي مرتكزة على أساس مالي قوي، كما أن التمويل من الميزانية العادية يتيح حسن التخطيط والتنبؤ بالتمويل، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في عملها وزيادة مصداقيتها.

ختاماً السيد الرئيس، نؤكد لكم ولبقية الدول الأعضاء، المشاركة في المناقشات بصورة إيجابية مع الالتزام الكامل بروح التوافق من أجل إنجاح أعمالنا خلال هذه الدورة.